



بيان صحفي بشأن نتائج

مؤشر مدركات الفساد 2016

الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

25 يناير 2017

تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد" سنوياً، ويقاس مؤشر 2016 ترتيب 176 دولة (كانت 168 في عام 2015 أي بدخول 8 دول) وذلك بناء على مدركات الفساد لدى مؤسسات القطاع العام.

يشير مؤشر مدركات الفساد إلى التصورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر، والذي ينطوي تحديداً على فساد المسؤولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين؛ وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.

مصادر بيانات مؤشر مدركات الفساد

- يعتمد مؤشر مدركات الفساد على مصادر البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل مؤسسات مستقلة متخصصة تعمل على مستوى عالمي في تحليل مناخ الحوكمة والأعمال (13 مصدر للمعلومات) وهي بيانات جرى جمعها خلال الشهور الـ 24 الماضية.
- تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية.
- يعتمد مؤشر مدركات الفساد على آراء الخبراء ورجال الأعمال الذين تشملهم الاستقصاءات والاستبيانات الدولية في تقييم الدول، شمل الاستطلاع رأي خبراء محليين ودوليين.
- لا بد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد أن يستوفي المعايير التالية:
 - يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.
 - يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.
 - يُنفذ من قبل مؤسسة دولية ذات مصداقية، ويكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم.
 - يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.
- لكي يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدنى لتقييم ذلك البلد من المصادر الاثني عشر المشار إليها.



النتائج العامة لمؤشر 2016

- جاءت نتائج المراكز الأولى نتيجة طبيعية لتعزيز صلاحية الوصول إلى المعلومات وإتباع قواعد حاكمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة، والمراكز العشرة الأولى هي:

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
1	الدانمرك، نيوزيلندا	90
3	فنلندا	89
4	السويد	88
5	سويسرا	86
6	النرويج	85
7	سنغافورة	84
8	هولندا	83
9	كندا	82
10	المانيا، لكسمبورغ، بريطانيا	81

- وفي المقابل، فإن انعدام المساءلة للقيادات وضعف المؤسسات العامة أدى إلى حصول الدول التالية على المراكز الأخيرة:

الترتيب	الدولة	الدرجة من 100
166	العراق، فنزويلا	17
168	غينيا بيساو	16
169	أفغانستان	15
170	اليمن، السودان، ليبيا	14
173	سوريا	13
174	كوريا الشمالية	12
175	جنوب السودان	11
176	الصومال	10

- هذه النتائج تبين بأن البلدان الأكثر فساداً هي المُصَابة بالنزاعات السياسية طويلة المدى، والتي مزقت البنية التحتية للحكم.
- أكثر من ثلثي الدول (البالغ عددها 176 دولة) المشمولة في المؤشر أحرزت أقل من مستوى 50 نقطة، لتؤكد بذلك حاجة المؤسسات العامة إلى التزام المزيد من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للمسؤولين النافذين.
- أكثر الدول تحسناً هي: سورينام (+9 درجات)، بيلاروسيا (+8 درجات)، تيمور ليست (+7 درجات)، ميانمار (+6 درجات).
- أكثر الدول تدهوراً هي: قطر (-10 درجات)، الكويت والبحرين (-8 درجات) السعودية وقبرص (-6 درجات).



نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد

في العامين 2015 و 2016

درجة (صفر) تشير إلى فاسد جدا، و(100) درجة تشير إلى نظيف جدا.

2016 (جديد)			التغير بالدرجة	الترتيب في الدول	2015			ترتيب الدول العربية
من 100 درجة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا			من 100 درجة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا	
66	1	24	-1	-4	70	2	23	الإمارات
61	2	31	-9	-10	71	1	22	قطر
48	3	57	-12	-5	53	3	45	الأردن
46	4	62	-14	-6	52	4	48	السعودية
45	5	64	-4	=	45	7	60	عمان
43	6	70	-20	-8	51	5	50	البحرين
41	7	75	+1	+3	38	8	76	تونس
41	7	75	-20	-8	49	6	55	الكويت
37	9	90	-2	+1	36	9	88	المغرب
34	10	108	-20	-2	36	9	88	الجزائر
34	10	108	-20	-2	36	9	88	مصر
30	12	123	-24	-4	34	12	99	جيبوتي
28	13	136	-13	=	28	14	123	لبنان
27	14	142	-30	-4	31	13	112	موريتانيا
24	15	153	-17	-2	26	15	136	جزر القمر
17	16	166	-5	+1	16	18	161	العراق
14	17	170	-5	+2	12	20	165	السودان
14	17	170	-9	-2	16	18	161	ليبيا
14	17	170	-16	-4	18	16	154	اليمن
13	20	173	-19	-5	18	16	154	سوريا
10	21	176	-9	+2	8	21	167	الصومال

الكويت في مؤشر مدركات الفساد

الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	الترتيب دولياً	الدرجة من 100	السنوات
4	4	35	53	2003
5	7	44	46	2004
5	7	45	47	2005
5	6	46	48	2006
5	6	60	43	2007
5	7	65	43	2008
6	8	66	41	2009
6	7	54	45	2010
5	5	54	46	2011
6	6	66	44	2012
6	7	69	43	2013
6	7	67	44	2014
5	6	55	49	2015
6	7م	75	41	2016

المصادر التي استخدمت لتقييم الكويت في مؤشر 2016 خمسة وهي:

- Bertelsmann Foundation (BF) - Transformation Index 2016 – (BTI).
- Political Risk Services - International Country Risk Guide 2016 (ICRG).
- World Economic Forum 2016 (WEF) - Executive Opinion Survey.
- Economist Intelligence Unit (EIU) - Country Risk Assessment 2016.
- Global Insight (GI) - Country Risk Ratings 2015.

لماذا تراجع ترتيب الكويت بشكل كبير؟

في تحليل جمعية الشفافية الكويتية لنتائج الكويت في مؤشر مدركات الفساد، النزول ثمان درجات من 49 إلى 41%، والتراجع في ترتيب الدول عشرين مركزاً من 55 إلى 75، نود الإشارة إلى الأسباب التالية:

- (١) **الهيئة العامة لمكافحة الفساد:** إبطال مرسوم إنشاء الهيئة في ديسمبر ٢٠١٥، ثم عودتها للعمل بعد سنة تقريباً حين صدر مرسوم اللائحة التنفيذية في نوفمبر ٢٠١٦، وما صاحب ذلك من إعادة اقرارات الذمة المالية لمقدميها من المسؤولين، وإلغاء عدد كبير من البلاغات ضد الفساد التي وردت للهيئة، كما ان ضعف الدعم اللازم لنجاح الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتباين وجهات نظر أعضاء مجلس الأمناء في تفسير قانونها انعكس أثره سلباً.
- (٢) **جمعية الشفافية الكويتية:** حل مجلس إدارتها في مايو ٢٠١٥ وتعيين موظفين بدلاً من المتطوعين المنتخبين، ثم عودة المجلس المنتخب في يناير ٢٠١٦، مع استمرار أشكال التضيق على أعمال مجلس الإدارة الجديد، أبرزها عدم السماح للجمعية بإعادة انضمامها إلى منظمة الشفافية الدولية، على الرغم من أن الجمعية من أنشط وأقدم الجمعيات العربية.
- (٣) **السياسات العامة لمكافحة الفساد:** ضعف السياسات على أكثر من جبهة، مثل علاج المرضى بالخارج، وتراجع الكويت في مؤشر التنافسية العالمي نتيجة الكثير من السلبيات في تقديم الخدمات، وضعف المساءلة في المشاريع الإسكانية والطرق والمقاولات العامة، وأخطاء متعددة ومتكررة في الجهات العامة.
- (٤) **البيئة المناسبة لنجاح جهود مكافحة الفساد:** رغم وجود أجهزة رقابية جيدة في أدائها العام، إلا أن انعكاس نتيجة أعمالها الرقابية ضعيف على حجم المساءلة تجاه المسؤولين عن الإخفاقات والاختلاسات والهدر.

متطلبات لمزيد من تحسين الشفافية والنزاهة في الكويت:

- (١) تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في شقه المتعلق بالبناء الداخلي الإداري والمالي.
- (٢) إقرار اقتراح قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.
- (٣) إقرار اقتراح قانون الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات.
- (٤) إقرار اقتراح قانون التعيين في الوظائف القيادية.
- (٥) إقرار اقتراح قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.
- (٦) السماح للمجتمع المدني العمل بحرية في دعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- (٧) الإسراع في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.
- (٨) انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية:
 - i. مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزيز انفتاح العمل الحكومي على الناس.
 - ii. مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.
 - iii. انضمام الكويت إلى مبادرة الشفافية في قطاع البناء (CoST).

الأسئلة في مؤشر مدركات الفساد

- (١) إلى أي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة من استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟ وذلك وفقاً لما يلي:
 - الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع الموظفين الحكوميين والسياسيين من قبول الرشاوى وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام.
 - مراجعة الإنفاق الحكومي.
 - أنظمة شفافية للمشتريات الحكومية والمناقصات.
 - وجود آليات لتنظيم تمويل الأحزاب السياسية.
 - سهولة حصول المواطن ووسائل الإعلام على المعلومات.
 - آليات مساءلة القياديين في المناصب العامة (الإفصاح عن ممتلكات القياديين، وجود قانون لتعارض المصالح ومدونات لقواعد السلوك).
 - ادعاء عام فعال ضد الفساد.
- (٢) إلى أي مدى يتم محاسبة ومقاضاة المسؤولين الذين يستغلون مناصبهم في تحقيق مصالح خاصة؟
- (٣) إلى أي مدى تسيطر الدولة على الفساد؟
- (٤) هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟
- (٥) هل هناك أموال عامة مختلصة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟
- (٦) هل توجد مراقبة ومساءلة على الصناديق الخاصة؟
- (٧) هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟
- (٨) هل يتم تعيين الموظفين والمسؤولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟
- (٩) هل هناك جهاز مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة؟
- (١٠) هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين ممن انتهكوا الأموال العامة؟
- (١١) هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين ارساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟
- (١٢) إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشوة والممارسات الفاسدة عند مزاوله الأعمال؟ أو لضمان الحصول على تراخيص الاستيراد أو التصدير مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.
- (١٣) تقييم الفساد داخل النظام السياسي للدولة.
- (١٤) أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط الصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المحسوبية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال.
- (١٥) مدى شيوع نقشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مستندياً وذلك في المجالات التالية:
 - الواردات والصادرات.
 - المرافق العامة.
 - المدفوعات الضريبية السنوية.
 - الحصول على العقود العامة والتراخيص.
 - الحصول على قرارات قضائية موثقة.



ترتيب دول العالم – مؤشر مدركات الفساد 2016

Country	CPI2016	Rank
Denmark	90	1
New Zealand	90	1
Finland	89	3
Sweden	88	4
Switzerland	86	5
Norway	85	6
Singapore	84	7
Netherlands	83	8
Canada	82	9
Germany	81	10
Luxembourg	81	10
United Kingdom	81	10
Australia	79	13
Iceland	78	14
Belgium	77	15
Hong Kong	77	15
Austria	75	17
The United States of America	74	18
Ireland	73	19
Japan	72	20
Uruguay	71	21
Estonia	70	22
France	69	23
Bahamas	66	24
Chile	66	24
United Arab Emirates	66	24
Bhutan	65	27
Israel	64	28
Poland	62	29
Portugal	62	29
Barbados	61	31
Qatar	61	31
Slovenia	61	31
Taiwan	61	31
Botswana	60	35
Saint Lucia	60	35
Saint Vincent and The Grenadines	60	35
Cape Verde	59	38
Dominica	59	38
Lithuania	59	38
Brunei	58	41
Costa Rica	58	41
Spain	58	41
Georgia	57	44
Latvia	57	44
Grenada	56	46
Cyprus	55	47
Czech Republic	55	47
Malta	55	47
Mauritius	54	50
Rwanda	54	50
Korea (South)	53	52
Namibia	52	53
Slovakia	51	54
Croatia	49	55
Malaysia	49	55
Hungary	48	57
Jordan	48	57
Romania	48	57



Cuba	47	60
Italy	47	60
Sao Tome and Principe	46	62
Saudi Arabia	46	62
Montenegro	45	64
Oman	45	64
Senegal	45	64
South Africa	45	64
Suriname	45	64
Greece	44	69
Bahrain	43	70
Ghana	43	70
Burkina Faso	42	72
Serbia	42	72
Solomon Islands	42	72
Bulgaria	41	75
Kuwait	41	75
Tunisia	41	75
Turkey	41	75
Belarus	40	79
Brazil	40	79
China	40	79
India	40	79
Albania	39	83
Bosnia and Herzegovina	39	83
Jamaica	39	83
Lesotho	39	83
Mongolia	38	87
Panama	38	87
Zambia	38	87
Colombia	37	90
Indonesia	37	90
Liberia	37	90
Morocco	37	90
The FYR of Macedonia	37	90
Argentina	36	95
Benin	36	95
El Salvador	36	95
Kosovo	36	95
Maldives	36	95
Sri Lanka	36	95
Gabon	35	101
Niger	35	101
Peru	35	101
Philippines	35	101
Thailand	35	101
Timor-Leste	35	101
Trinidad and Tobago	35	101
Algeria	34	108
Côte d'Ivoire	34	108
Egypt	34	108
Ethiopia	34	108
Guyana	34	108
Armenia	33	113
Bolivia	33	113
Vietnam	33	113
Mali	32	116
Pakistan	32	116
Tanzania	32	116
Togo	32	116
Dominican Republic	31	120
Ecuador	31	120
Malawi	31	120
Azerbaijan	30	123
Djibouti	30	123



Honduras	30	123
Laos	30	123
Mexico	30	123
Moldova	30	123
Paraguay	30	123
Sierra Leone	30	123
Iran	29	131
Kazakhstan	29	131
Nepal	29	131
Russia	29	131
Ukraine	29	131
Guatemala	28	136
Kyrgyzstan	28	136
Lebanon	28	136
Myanmar	28	136
Nigeria	28	136
Papua New Guinea	28	136
Guinea	27	142
Mauritania	27	142
Mozambique	27	142
Bangladesh	26	145
Cameroon	26	145
Gambia	26	145
Kenya	26	145
Madagascar	26	145
Nicaragua	26	145
Tajikistan	25	151
Uganda	25	151
Comoros	24	153
Turkmenistan	22	154
Zimbabwe	22	154
Cambodia	21	156
The Democratic Republic of Congo	21	156
Uzbekistan	21	156
Burundi	20	159
Central African Republic	20	159
Chad	20	159
Haiti	20	159
Republic of Congo	20	159
Angola	18	164
Eritrea	18	164
Iraq	17	166
Venezuela	17	166
Guinea-Bissau	16	168
Afghanistan	15	169
Libya	14	170
Sudan	14	170
Yemen	14	170
Syria	13	173
Korea (North)	12	174
South Sudan	11	175
Somalia	10	176